83 ـ نـصّ الـقـاعـدة: الـتقييد(1209). الألـفاظ الأُخرى لـلقاعدة: * ـ «حمل الـمطلق على الـمقيّـد»(1210). * ـ «تقديم الـمقيد على الـمطلق»(1211). توضيح الـقاعدة: الـكلام في الـتقييد وشرائطه موكول إلى مبحث الـمطلق والـمقيّـد، وإنّـما نشير هنا إلـيه بما أنّـه من مصاديق الجمع الـعرفي فنقول: إذا ورد دلـيل مطلق بحيث تعلّـق الحكم على الـموضوع وكان الـموضوع بلا قيد مثل: «اعتق رقبة»، وورد أيضاً دلـيل مقيّـد بحيث تعلّـق الحكم على الـموضوع الـمقيّـد مثل «لا تعتق رقبة كافرة»، فهذان الدلـيلان يتعارضان في مورد عتق الـرقبة الـكافرة، فإنّ الأول يدلّ على جواز عتقها، لأنّ موضوعه مطلق، والـثاني يدلّ على عدم جواز عتقها، لأنّـه ورد في خصوص هذا الـمورد، ولـكنّ الـمقيّـد يكون قرينة على الـتصرّف في